مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

ISSN *2352-9849 EISSN 2602-6929

تاريخ الإرسال: تاريخ النشر:

اقتصاديات التعليم و علاقته بالاستثمار في مجال التعليم الالكتروني

بوخدوني صبيحة بن عاشور الزهرة

جامعة البليدة 2 0 جامعة البليدة 02

ملخص

يمثل التعليم العالي المرحلة التخصصية من التعليم و المنوط بها إعداد القيادات و الكوادر اللازمة للتغير والمهارات الضرورية للتجديد في شتى المجالات. كما أن الجامعة هي المعنية أصلا ببناء ثقافة المجتمع. وتحديد السمات العامة للشخصية الأساسية في المجتمع والتي تشكل القاسم المشترك للأفراد المجتمع. وتتمثل مسؤولية الجامعة باعتبارها تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع، لما يتوفر لديها من الموارد المؤهلة تأهيلا عاليا في التعامل مع المشكلات والتحديات التي تجابهها المجتمعات المعاصرة

سنتناول في هذه المداخلة أهم الاستراتيجيات لاستثمار التعليم الالكتروني في مجال التعليم العالي والإجراءات التي يتم بموجبها توجيه التعليم الجامعي عن بعد لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الكلمات الدالة: الجامعة، التعليم العالي، اقتصاديات التعليم ، الاستثمار، التعليم عن بعد، التعليم الالكتروني.

Résumé

L' enseignement supérieur représente une étape de spécialisation qui implique la formation des élites et des cadres qui sont nécessaires à tout changement, ainsi que les compétences pour le renouvellement dans tous les secteurs de l'activité socio-économique. L'université est également impliquée dans la production de la culture de la société et la mise en relief des traits généraux de la personnalité de base de la société et qui constitue le dénominateur commun aux membres d'une société. La responsabilité de l'université est engagée, car il lui incombe d'être à l'avant garde de la pensée et de la réflexion scientifiques du fait des ressources et des compétences qu'elle recèle pour faire face aux problèmes et aux défis auxquels sont confrontés les sociétés modernes.

Nous aborderons dans cette modeste contribution les stratégies les plus importantes ayant trait à l'investissement dans l'enseignement électronique dans le domaine de l'enseignement supérieur et les différentes procédures à travers lesquelles est orienté l'enseignement à distance afin de répondre aux exigences du développement économique et social.

Mots-clés: université, l' enseignement supérieur , économie de l'éducation, l'investissement , l'enseignement à distance , L'enseignement électronique.

مقدمة:

إن رسالة الجامعات في العصر الحاضر تقوم بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم و الشعوب ، على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي و الاجتماعي ،إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث المعرفة و القيام بالتدريس ، بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية و التقنية و التكنولوجية ، الأمر الذي جعل أهم واجبات الجامعات المعاصرة تتفاعل مع التكنولوجيات لتوفير حاجاتها و متطلباتها.

و الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى من خلال مواكبتها التطور العلمي و التكنولوجي و تأثير العولمة في مختلف أنساقها الاجتماعية إلى إحداث التغيرات في مختلف المجالات مركزة على تطوير نظامها التعليمي على وجه الخصوص سيما في إطار التعليم العالي .فقد أثبتت نتائج الدراسات العلمية لدى الدول المتقدمة اقتصاديا أن ما وصلت إليه هذه الدول من تقدم و تطور لم يكن نتيجة توافر السيولة المادية و الخامات الطبيعية فحسب ،بل كان أيضا نتيجة قيام الجامعات بتوفير القوى العاملة المؤهلة ، التي تحتاج إليها مؤسسات التنمية الاقتصادية ، خاصة المصانع و الشركات التقنية المختلفة ، شهد العالم في السنوات القليلة الاتجاه نحو التداخل الاقتصادي العالمي و اندفاع الدول نحو نظام الاقتصاد الحر ، و الاندماج في النظام الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو ، و إلى مصدر جديد للربح ، وتحول اقتصاديات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات. و عليه فإن جامعاتنا تحتاج إلى تخطيط و

تنظيم علمي مقنن لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كي تكون في مصاف جامعات الدول المتقدمة تقنيا (التعليم الالكتروني).

وفقا لهذا يمكن طرح التساؤلات التالية: ماهي أهم الاستراتيجيات لاستثمار التعليم الالكتروني في مجال التعليم العالي؟ و ما هي الإجراءات التي يتم بموجبها توجيه التعليم الجامعي عن بعد لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟

تعريف الجامعة

يرجع أصل كلمة الجامعة كما تشير إلى ذلك بعض المراجع إلى اللغة اللاتينية، إذ أن كلمة الجامعة University مأخوذة من كلمة Universitas، وتعني الاتحاد، وهناك من يرى أن كلمة الجامعة تدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب.

وقد جاء في المعجم أن الجامعة مجموعة المعاهد العلمية تسمى كليات، تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم بعد مرحلة الثانوية. تعرفها **البرعي**[1] نقلا عن "good": الجامعة على أنها تلك المنظمة التي تحتوي عددا من المعاهد التعليمية العليا، ويكون لديها،غالبا،كلية للفنون الحرة، أو المدارس أو الكليات المهنية وتقدم برامج للدراسات العليا، وتكون قادرة على منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة.

وتعرفها البرعي على أنها "المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، تعليما نظريا معرفيا ثقافيا، يتبنى أسسا إيديولوجية، وإنسانية، يلازمه تدريب مهني فني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على

فترات متفاوتة في المجتمع، وتأثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم، بما تملكه من قدرات أكاديمية وإيديولوجية وبشرية."[1]

و يعرفها **الشبيتي** بأنها "مؤسسة علمية مستقلة ، ذات هيكل تنظيمي معين ، و أنظمة و أعراف و تقاليد أكاديمية معينة وتتمثل وظائفها الرئيسية بالتدريس و البحث العلمي و خدمة المجتمع ،و تتألف من مجموعة من الكليات و الاقتسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ،و تقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة ، منها ماهو على مستوى الليسانس ،و منها ماهو على مستوى الدراسات العليا التي تمنح الطلاب بموجبها درجات عالمية ".[2]

مبادئ التعليم الجامعي في الجزائر:

يرتكز التعليم الجامعي في الجزائر على أربعة مبادئ أساسية جاءت نتيجة الإصلاح الجامعي لسنة 1971 ، والتي تترجم سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وفق إستراتيجية جديدة وشاملة تهدف إلى تحقيق المبادئ التالية: [3]

1.ديمقراطية التعليم:ويقصد بديمقراطية التعليم العالي أن يمس التعليم الجامعي جميع الفئات الاجتماعية دون اعتبار للخلفيات الاجتماعية والاقتصادية و هي: ضرورة إتاحة الفرص المتساوية و المتكافئة للجميع، و بعبارة أخرى فان ديمقراطية التعليم تنص على أن التعليم هو حق لكل فرد في المجتمع من خلال:

* إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين انهوا بنجاح دراستهم الثانوية كل حسب كفاءته العقلية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.

* وضع سياسة تعليمية تربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات و المعاهد العليا تتحدد معها مراكز توزيع العلم والثقافة و التكنولوجيا في جهات الوطن.

* توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية (أي المنح الدراسية والمطاعم الجامعية والسكن) لأبناء الفئات الشعبية الفقيرة حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص التعليم الجامعي، وتقديم رعاية خاصة للمتفوقين منهم.

2. **الجزأرة:** ويقصد بها الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية من جهة، و جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه وأهدافه ليتماشى مع واقع البلاد من جهة أخرى، وهذا من أجل تحرير البلاد من التبعية الثقافية والتكنولوجية فهي إذا تعني في محتواها[4] :

* جزأرة التعليم وخططه ومناهجه والابتعاد عن تقليد الغير إلا فيما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد فقط.

* جزأرة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية والتربوية والتكوينية.

* اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق تنميتها الشاملة. وازدهار شخصيتها الوطنية بكل مقوماتها الأساسية

3. **التعريب**:ونعني بالتعريب الاستعمال الواسع للغة العربية، أي استخدامها بشكل كبير في التعبير عن المفاهيم في جميع مراحل التعليم وكذا استعمالها في البحث العلمي بمختلف فروعه وتخصصاته، وهذا

باعتبار اللغة العربية إحدى المقومات الشخصية الوطنية، وحتى تتمكن اللغة العربية من جهة أخرى استرجاع مكانتها التاريخية والطبيعية في حياة الفرد الجزائري كان لابد من:

* جعل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية التي تعبر عن ثقافتها الوطنية والمستعملة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي هي لغة التربية والتعليم في الجزائر.

* جعل التكوين باللغة العربية وحيدا وهدفا أساسيا في مختلف المواد وفي مختلف مراحل التربية والتكوين.

4. **إعطاء الأولوية للتكوين العلمي والتكنولوجي**:إذ يعبر عن التوجيه العام للسياسة التعليمية في مختلف المراحل، ومنها المرحلة الجامعية، باعتبار أن تطور وتقدم المجتمعات مرتبط بالتحكم في العلوم وخاصة التكنولوجية منها وبإعطاء الاهتمام الكبير لها عن طريق توجيه الطلبة بصفة متزايدة نحو الفروع المتصلة بها، وهذا من أجل المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي وامتلاك الميراث العلمي ولا يتسنى ذلك إلا بالاهتمام بما يلي:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسيع فيه وتشجيع الدارسين إلى الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.
- المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي، بحيث يكون الطالب قادر على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة والزراعة والطب وغيرها.

* **وظائف الجامعة الحديثة**:تقوم الجامعة بجملة من الوظائف قد تكون مباشرة أو غير مباشرة في المجتمع إلا أننا نتعرض لبعضها وهي:

أ*/ **وظيفة التنشئة الاجتماعية للجامعة**:تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، وهذا لأن عملية التنشئة الاجتماعية تستمر فيها وتأخذ أبعادها التي تفرضها هذه المؤسسة، فالطالب "عند التحاقه بالجامعة يشرع في الاحتكاك الواقعي بالقيم الاجتماعية التاريخية باعتبار

أن الجامعة هي حلقة الاتصال بين الأجيال التي يمثلها الطلبة والأساتذة، وباحتكاكه هذا تتوقف عزلة الفرد عن القيم الاجتماعية والمجتمع بصفة عامة، إذ أنه من خلال دراسته يتعرض لكثير من التيارات الفكرية والقيم الاجتماعية والثقافية، مما يسمح له ويقوده في آن واحد من بلورة منظور أكثر تركيبا وواقعيا للأشياء. فغاية الجامعة لا تقتصر في تحكم الطالب بالجوانب العلمية فقط، بل تتعدى ذلك لتزرع فيه القدرة على التعامل مع المواقف تحليلا ونقدا من منظور علمي لجملة المواقف الاجتماعية التي يتعرض إليها.

ب*/ الوظيفة الاجتماعية المهنية للجامعة:وتبرز هذه الوظيفة في إعداد القوى البشرية المؤهلة مهنيا من أجل أن تتكفل بأعباء المجتمع وتواجه احتياجاته من مهن وتخصصات فنية محددة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا بالربط بين المعارف الفنية والحياة الاجتماعية والاقتصادية، عبر القاعدة العلمية والمتمثلة في التقنية التي مصدرها الجامعة لا تتحقق إلا إذا كانت منسجمة مع متطلبات المؤسسة الاقتصادية، فهي تتحكم نسبيا في تشكيل المشهد الاجتماعي – الاقتصادي المقبل للمجتمع ذلك أن حياة الفرد والجماعة ترتكز بصفة شبه مطلقة على نوعية وقيمة المعارف المختلفة المحصل عليها وعلى التجارب المعاشة والانطباعات المكتسبة خلال مرحلتي الطفولة والشباب، والتي تبني خلالها الأفكار والمحفزات العميقة في شخصية المتكون الذي هو عامل الغد.

ج*/ الوظيفة الثقافية المعرفية للجامعة: تساهم الجامعة من خلال هذه الوظيفة على بث القيم الثقافية التاريخية التي ترسم الأهداف والاستراتيجيات التي يتبناها المجتمع، فهي تتمتع باعتراف جماعي ومشروعية ثقافية، إيديولوجية وسياسية، لذلك تعد مصدرا للإشعاع الثقافي في السلوك العلمي والتفكير المنطقي الذي تطرح من خلاله مشكلات المجتمع، كما أن نشر الثقافة يجعل من الجامعة هي المكان الذي ينبغي أن

يتسم بالحرية الفكرية التي تستوعبهم وتتفهم حاجاتهم وطبيعة مرحلتهم الارتقائية، فهم مجتمع غير متجانس من حيث الثقافات الفرعية التي ينحدرون منها والتي تؤثر في عقائدهم وسلوكهم، وفضلا عن وجود فروق واسعة في المستويات الاقتصادية التي ينحدرون منها.

فهي تعمل على تحديد المفاهيم الثقافية لتلك الثقافات الفرعية، في ظل المحافظة على القيم الاجتماعية التاريخية الشاملة، وكذا ترسيخ دعائم النظام الاجتماعي القائم، وليس على اتخاذ موقف نقدي لتطوير القيم الاجتماعية أو النظام الاجتماعي . فالجامعة من خلال الممارسة تضمن على الأقل وبقدر مقبول مستوى ثقافي عام ورفيعا، كما تضع قواعد انطلاق وتراكم المعارف المتخصصة (العملية والعلمية) التي تتطلبها المستجدات العلمية والمخترعات التكنولوجية في ميدان العمل، هذه العملية التي تؤمنها القدرات العلمية والمعرفية يمكنها أن تلعب دور المعين الذي لا مناص منه لإنجاح عمليات التنمية الاقتصادية... فالجامعة أصبحت تتدخل في ميادين الخلق والإبداع العلمي الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي، الفني والحضاري للمجتمع، إنها تكتسح كل الجهات، وتحتل كل الميادين بتقديم خدماتها والاستجابة لأهدافها.

لمحة تاريخية عن التعليم العالي في الجزائر

تعود الجذور الأولى لنشأة التعليم الجامعي في الجزائر إلى سنة 1833 وهذا بموجب المرسوم 4 أوت 1857 عندما أنشأت المدرسة التحضيرية للطب و الصيدلة التي كان يلقي فيها أطباء عسكريون دروسا في الفيزيولوجيا وعلم التشريح، ثم ليتطور بعد ذلك نتيجة قانون 20 ديسمبر 1879 م الذي بموجبه نشأت أربع مدارس كبرى وهي الطب والصيدلة، العلوم، الآداب الحقوق، **إلا أن نشأة الجامعة الجزائرية**

لم يتم إلا سنة 1909 بموجب قانون 30 ديسمبر[5] ، غير أن هذا النوع من التعليم ظل وثيق الصلة والارتباط بالمشروع الاستعماري في صبغته الاستعمارية، فمن خلال مسيرة التعليم الاستعماري في الجزائر تظهر هذه الصبغة كونه لم يشمل كل المستويات التعليمية وكل الفئات الشعبية، لأنه "رغم التحاق بعض الطلبة والتلاميذ من أبناء الأعيان الجزائريين بالمدرسة الفرنسية مبكرا، أي قبل 1871 ، فإن عددهم ظل جد محدود وظل التدرج إلى التعليم الثانوي يعد من الغايات المستحيلة المنال تقريبا، وذلك إلى غاية 1870 حين استقبلت ما يعرف بالمدارس المزدوجة التعليم في كل من الجزائر وقسنطينة حوالي 671 تلميذا من أبناء الأهالي عكس الثانويات الفرنسية التي ظلت موصدة في وجه أبناء الأهالي[6]". أما عن التعليم الجامعي فقد ظل موصدا أمام الجزائريين، رغم تلك الزيادة المحتشمة التي ظلت تتأرجح لسنوات طويلة نتيجة الممارسة الاستعمارية، اتجاه الأهالي بالتفرقة.

السنة	المتخرجين	عدد المسجلين	نسبة المتخرجين للمسجلين
1971-1970	1244	19734	6.3
1975-1974	3046	37139	8.2
1980-1979	6963	61410	11.33
1985-1984	11713	111920	10.46
1990-1989	22917	195317	11.83
1995-1994	32557	252334	12.9
1998-1997	39531	339518	11.64
1999-1998	44531	372647	11.94
2000-1999	52804	407995	12.94
2001-2000	65192	446084	14.91
2002-2001	72737	543869	13.38
2003-2002	77972	589993	13.21
2004-2003	91828	622980	14.74
2005-2004	107515	721833	14.89
2006-2005	112932	743054	15.19
2007-2006	121905	820664	14.85
2008-2007	146889	952067	15.42
2009-2008	148425	1048899	14.15
2010-2009	150208	1124233	13.36

فلقد وصل عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية 80 طالبا سنة 1914 م تراجع في العام الذي يليه 1915 إلى 39 طالبا، وتواصل هذا النقصان إلى أن وصل إلى 17 طالبا سنة 1919 ، إلا أنه سجلت زيادة محسوسة لعدد الطلبة في سنة 1933 وصلت إلى 110 طالبا، وما فتئت تزداد شيئا فشيئا إلى أن وصلت 360 طالبا سنة 1945 و 589 طالبا سنة 1954 وأخيرا لتصل في سنة 1960 إلى 1372 طالبا.

تطور عدد الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)

إن ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ، سواء على مستوى التدرج أو على مستوى بعد التدرج ، سيقابله من دون شك ارتفاع عدد الطلبة المتخرجين حاملي الشهادات من مؤسسات العليم العالي ،و هذا ما اتضح من خلال الجدول .

يتضح من خلال الجدول أن عدد المتخرجين شهد ارتفاعا ملحوظا على مر السنوات ،حيث ارتفع من 1244 سنة 1971 إلى غاية 150258 سنة 2010/2009 و يؤدي هذا الاستنتاج إلى أن عدد الطلبة المتخرجين في الجزائر تضاعف أكثر من 90 مرة في سنة 2010 على ما كان عليه في سنة 1971، لكن هذه الزيادة و الارتفاع في التسجيل المستمر لعدد الهائل من الطالبة سنويا تؤدي إلى طرح السؤال التالي : هل تستطيع الجامعة الجزائرية ان تستوعب العدد الهائل من الطالبة سنويا ؟ وهل الهياكل الاستقبال كالمدرجات وقاعات الأعمال التطبيقية تتماشى مع الأعداد ؟ و هل تتوافق عدد أعضاء هيئة التدريس لتحقيق وظيفتها الأساسية ؟

* **اقتصاديات التعليم** : يعد علم اقتصاديات من التخصصات او الفروع الحديثة ،و التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية ، حيث شاعت بعد الحرب العالمية الثانية ،و أثرت في كل الفكر

الاقتصادي و التربوي تاثيرا وضحا في كثير من الدول .و يعرفه قاموس التربية اقتصاديات التعليم على انها دراسة اقتصاديات الموارد البشرية و التربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية ،و تحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة و العائد"[6] .

اما كوهن فقد عرف اقتصاديات التعليم بانه دراسة كيفية اختيار المجتمع و أفراده استخدام الموارد المتاحة الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب و تنمية الشخصية من خلال المعرفة و المهارات و غيرها اعتمادا على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة و كيفية توزيعها بين الأفراد و المجموعات في الحاضر و المستقبل .

المجالات الرئيسية للبحث في اقتصاديات التعليم :

-التعليم بين الاستهلاك و الاستثمار:إلى جانب كون التعليم خدمة استهلاكية إلا انه يعد استثمارا للموارد البشرية ورأسمال بكل المقاييس الاقتصادية(فهل التعليم هو إنفاق استثماري ام استهلاكي): [7]

-**تمويل التعليم** (النفقات).

كلفة التربية: من بيت اهتمام الاقتصاديين لدراسة التربية وأثرها في النمو الاقتصادي

- تزايد النفقات التي تنفق على التعليم كل سنة.

- بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها هذه النفقات في الدخل القومي لاسيما إذا قيست بنفقات القطاعات الأخر.

- من هنا جاءت دراسة هذه النفقات دراسة علمية واهتموا بجوانب ثلاث:

1. تطور نفقات التربية في الدول وعوامل ذالك التطور.

2. التنبؤ بنفقات التربية في بلد من البلدان.

3. وسائل تخفيض كلفة التربية.

مصادر التمويل، تختلف من بلاد إلى بلاد:

1. يمكن أن تمول التربية من خلال القروض، وتوجد لدى البلدان التي لديها مجال الخوصصة.

2. يمكن أن تمول التربية من خلال الضرائب، مثل حقوق التسجيل التي يدفعها الطالب.

3. يمكن أن تمول التربية من خلال الدولة، فهي مصدر من مصادر التمويل.

-هناك طرق بين السلطات المركزية والسلطات المحلية.

- ما هو الأفضل لتخفيض التمويل على للتعليم العالي ؟ وهل التعليم عن بعد هو الحل لتخفض من التمويلات الخاصة بالتعليم العالي و تلبية حاجيات الطلبة البيداغوجية و الاجتماعية ؟

التعليم العالي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر :

يمثل حساب النمو الناتج المحلي الإجمالي بديلا لدراسات معدل العائد و يقوم حساب النمو على مفهوم الإنتاج الكلي الذي يربط المخرجات بأشكال مختلفة من المدخلات .

أ- نفقات التعليم في ميزانية الدولة :

لقد بلغت هذه النسبة 19 بالمائة خلال الفترة 1964 -1972 ،و سجلت انخفاضا مابين سنتي 1974-1982 إلى 11.6 بالمائة ،و حيث شكلت النفقات 8 بالمائة سنة 1982 وهي نسبة منخفضة آنذاك مقارنة بالدول المتقدمة التي كانت تخصص بحوالي 10-20 بالمائة من ميزانيتها للتعليم ، ثم لتعود إلى الارتفاع في نهاية سنوات الألفية كما يوضحه الجدول الأتي [8]:

نسبة نفقات التعليم إلى ميزانية الدولة*

السنوات	النسبة المؤية من ميزانية الجدولة الموجهة إلى التعليم
1972-1964	19
1982-1972	11.2
1994	16.19
2000	14.3
2004	16.7
2005	16.8
2006	19
2009	19.6

و نلاحظ أن التعليم في الجزائر يأخذ الأولوية في الإنفاق الاستثماري ، حيث خصصت الدولة 16.7 بالمائة من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة 2004 مقابل 14.2 بالمائة سنة 1996 ، وتحتل الأولوية إلى جانب الاستثمارات في القطاعات الأخرى .

يهتم الباحثون في هذا المجال بدراسة وتحليل طبيعة المخرجات التعليمية المتمثلة في مجموعة من المؤشرات التي تشكل عادة كنتيجة حتمية لطبيعة النظم التربوية المتمثلة في النظم المدرسية بمختلف أنواعها ومستوياتها ومراحلها التعليمية ومن أهم هذه المؤشرات مستوى تحصل الطلاب الأكاديمي في أي مرحلة تعليمية وفي أي مدرسة، ومؤشر الفترة اللازمة للتعليم في أي مجتمع ومستوى الطموح المكتسب وطبيعة

الإعداد للمستوى العليا في التعليم، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات إكتساب التقنيات والمهارات الاجتماعية اللازمة لتعلم الطلاب، ونوعية الإتجاهات المكتسبة نحو المدرسة والمجتمع، ومدى رضا الطلاب عن مستوى التعليم وإكتسابهم لمظاهر السلوك المرغوب فيه اجتماعيا، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير النظم التعليمية في الوضع الاجتماعي القائم ومدى قدرتهم في تحسين المستوى الاقتصادي وطبيعة العمل في المستقبل.

و أبرز التحديات التي تواجه الجامعات العربية، معرفة السبل الكفيلة لضمان مخرجات وتخصصات تتواءم واحتياجات سوق العمل .. الأستاذ الدكتور سيلان العبيدي – خبير مؤطر بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يؤكد في سياق دراسته المقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي(بيروت ديسمبر 2009 م) أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة وفق التعليم الالكتروني هي ضمان مخرجات تتواءم و حاجات المجتمع[8] :

***تحدي الثورة المعلوماتية (التعليم الالكتروني) في التعليم الجامعي**

ويشير د. محمد سعيد عبد المجيد– الأستاذ بجامعة المنيا بمصر– إلى عدد من التحديات التي تواجه التعليم العالي في العالم العربي من بينها[9] :

* تحدي الثورة المعلوماتية (الانترنت)والمنافسة العالمية، حيث أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها، أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

* تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات المجتمع ومتطلباته.

* تحدي الثورة المعلوماتية بما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها اثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

وتشير الدكتورة صالحة عبد الله عيسان، الأستاذة بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان- إلى عدد من التحديات منها[10]:

* غلبة التخصصات النظرية الإنسانية على برامج الدراسات التطبيقية وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج .

* التشابه والنمطية في النظم وهياكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.

* نقص في أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات، ونقص الحوافز وتدني الرواتب.

ومن التحديات التي يشير إليها **الدكتور عمار محمد-** في تقريره الجامعي المقدم إلى المنتدى الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي بالرباط .

* التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية على حساب الملتحقين بالكليات العلمية والتي تبلغ نسبتهم 10% وهو مؤشر يوضح عدم ارتكاز التعليم الجامعي الوطني على سياسات واضحة وخطط إستراتيجية تحكم العملية التعليمية وتوجهها توجها علميا مدروسا.

* التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته.

* غلبة الجانب النظري في العملية التعليمية وعدم الاهتمام بالمهارات التطبيقية والعملية لتدريس العلوم التطبيقية بأسلوب علمي حديث.

* عدم مواءمة البرامج الدراسية لاحتياجات خطط التنمية.

ضبط الجودة في التعليم الالكتروني

لقد تطور مفهوم الجودة في التعليم من امتلاك الكفاءة إلى امتلاك الكفايات من امتلاك النوعية إلى امتلاك اقتصاد المعرفة و المعلوماتية ، فنوعية التعليم تتوقف على طبيعة المنتج و الغاية من وجوده و الشروط التي يجب أن تتوافر فيه ، فالنوعية في التعليم تتطلب ثلاثة شروط وهي[11] :

1-توفر الخصائص العلمية و المهنية للمؤسسة .

2-ضمان النمو الحقيقي في شخصية و سلوك المتعلم .

3-المواءمة مع احتياجات المجتمع في الظروف القائمة .

فكيف تؤمن هذه الشروط أو المعايير في نوعية التعليم و خاصة عن بعد ،و التعليم المفتوح ؟ لأنه نظام لم يأخذ من التعليم و التعلم مكانته كأحد الأنظمة الناجحة لبدا من توفر الشروط التالية :

1-مفهوم التعلم عن بعد و التعليم المفتوح ودور تكنولوجية الاتصالات في تفعيلها .

2-تخطيط البرامج التعليمية بحيث تقوم بينها على أفضل أنواع المعارف المعاصرة و المعلوماتية ،و تكنولوجية الاتصالات المرتبطة بالاحتياجات المجتمعية .

3-توفير الشروط الأساسية في الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم لضمان مدخلات تعليمية مناسبة توفير شروط نوعية التعليم والتعلم في المادة التعليمية و الوسائط التعليمة و المعلم و كافة البرمجيات التي تستخدم في هذين النظامين .

4-إعادة النظر في النظام الإداري و الفني في نظام التعلم عن بعد و التعليم المفتوح بصورة مستمرة و تخليصها من كل الإعاقات والمناخات التي تعرقل توفر نوعية التعليم للطلبة الملتحقين .

5-تقييم البرامج التعليمية المستخدمة في التعليم عن بعد او المفتوح في ضوء المستجدات الثقافية و الاجتماعية مع تطويرها .

6-تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس و كذلك شروط قبول الطلبة على استمرار مدخلات موعية في الطلبة و المعلمين .

7-تنفيذ البرامج التعليمية في نظامين التعلم عن بعد و التعلم المفتوح وفق مراقبة دقيقة تمكن من تنفيذ البرامج وفق هدافها ومراقبتها.

8-استخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلوماتية و أنواع المعارف المعاصرة استخداما فعالا ،و ليس استخدام شكليا ، بحيث تساعد المتعلم امتلاك المعارف و المهارات و التقنيات و المنهجية التي تمكنه من القدرة على الإنتاج و الإبداع.

و يتضح من خلال نتائج دراسة جزائرية للباحث **غراف نصر الدين** حول "التعليم الالكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية نموذجا .التي تمحورت اشكاليته في ما مدى إمكانية الجامعة الجزائرية في تبني هذا النمط

من التعليم ؟ و مدى اعتماد على هذا النمط من بالتوازي مع إبقاء التعليم التقليدي قادر على حل مشاكل هذا القطاع ؟ فتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التالية: [13]

-إدماج نمط التعليم الالكتروني في الجامعة يمكنها من التصدي للتحديات و الرهانات المطروحة عليها.

– انتشار المعلوماتية في الوسط الجامعي ،و امتلاك الأستاذة لأجهزة الحواسيب و توفرها م على الانترنت و قدرتهم العالية في التحكم في حاسوب و تقنياته ، كل هذا يجعل الجامعة أمام ضرورة الاهتمام بتعميم نمط التعليم الالكتروني .

– تطور التقنيات للإعلام و الاتصال الحديثة يمكن لها أن تخدم قطاع التعليم و بتكاملها معه يمكن ان تحدث تغيرا نوعيا في الجامعة الجزائرية .

– وجود جملة من الصعوبات و المعوقات التقنية و المادية و حتى البشرية تقف في طريق تحقيق تعليم الالكتروني.

فالتقدم لتكنولوجي للمعلومات و الاتصالات ساهم في تخطيط التعليم و الإلمام بحركته و مسيرته ،و بخفض تكلفته على الأفق الزمني ،و بتسيير و ضبط إدارة منظومة ووحدات مؤسساته ،و في تدريب هيئة التدريس و معلميه إلى غير ذلك مما هو مستهدف من مقومات الارتقاء بمستويات الجودة ومن زاوية العملية التعليمية.

خاتمة

أسهم التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال و المعلومات إلى تحديث أساليب التعليم التقليدي ،و حاولت المجتمعات البحث عن صيغ و مدا خيل جديدة للتعليم تعتمد على المتعلم مدى الحياة و هذا

لتعليم اكبر عدد ممكن من الأفراد و تلبية احتياجاتهم التعليمية و المهنية دون التقيد بالمكان و الزمان ، وهذا الاهتمام بمثابة بداية جديدة للجامعة على وجه الخصوص ، ففي ظل التطور التكنولوجي السريع والتقدم العلمي للدول الأخرى ، جعلت من صيغة الجامعة الحضورية تتغير لنمط الجامعة وفق وسائل الالكترونية الحديثة و ظهر التعليم الافتراضي كمطلب فعال من خلال تبني نمط التعليم الجديد التعليم عن بعد ، و هذا المنطلق تنظر الجزائر في كيفية الاستفادة من شبكة الانترنت في التعليم ،و في كيفية توظيفها من خلال إعداد برامج و مناهج ودروس الكترونية تسمح للطالب بالاطلاع عليها دون الرجوع إلى الجامعة.

قائمة المراجع

1. البرعي وفاء، دور الجامعة في التطرف الفكري، الإسكندرية، ط1، دار المعرفة الجامعية، 2002. ص.290.
2. الشبيتي مليان معيض ، الجامعات نشأتها مفهومها وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية ، الكويت العدد،54، 2000. ص. 214.
3. تركي رابح: أصول التربية و التعليم، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة . ص. 74.
4. العربي محمد ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، الجزائر ،1989. ص.197.
5. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، دليل الجامعة الجزائرية للمدرسين و الطلاب ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1988-1989. ص.11-12.
6. Guy (Perville)-Les étudiants algériens des universités françaises (1880-1962).édition CNRS- p .18. de

7. الجابري توفيق نور الدين ،اقتصاديات التعليم ، الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2016 ، ص. 17.

8. مجموعة باحثين ،الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل ، مركز الدراسات العربية ،بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، 2013، ص.38.

9. نفس المرجع السابق، ص. 49.

10. مجلة التربية ،مجلة محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ،العدد 172 ، 2010.ص .51.

11. نفس المرجع السابق.ص. 51.

12. نفس المرجع السابق، ص .52.

13. الجابري توفيق نور الدين، اقتصاديات التعليم ،الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2016 . ص.245-246.

14. عزاف نصر الدين ، التعليم الالكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية دراسة في المفاهيم و النماذج، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2011/2010.